التعريف والتنكير في اللغة العربية – مقاربة تداولية

م.د. عبد الزهرة عودة جبر

جامعة ميسان /كلية التربية

الملخّص

التعريف والتنكير في اللغة العربية ظاهرة لا تتحدّد بما يدلّ عليه اللفظ في أصل الوضع فحسب، بل لا بُدّ من مراعاة الاستعمال الفعليّ للغة (البعد التداولي)؛ إذ تتدخّل عوامل خارجة عن اللغة تساعد كلّا من المتكلّم والمخاطب في تعيين الألفاظ وتعريفها، أو إبهامها وتنكيرها. ويحاول هذا البحث تقديم تفسير لظاهرة التعريف والتنكير في اللغة العربية، بالاستناد الى الآليات التداولية، وهذه الآليات هي كل ما يقع خارج اللغة، كعلم المتكلم والمخاطب، وما يختزنانه من معارف مسبقة لوقت التحدث، وقصد المتكلم، والإشارات الحسية، وحضور ما يحيل إليه الاسم أثناء التكلم، وغير ذلك. ولم نتخذ نظرية تداولية معينة نستند إليها، وإنما كان تحليلنا لهذه الظاهرة قائم على التداولية بمفهومها العام بوصفها اتجاها يقوم على دراسة علاقة العلامات اللغوية بمستعمليها، أو بالأحرى دراسة اللغة في الاستعمال. وقد كان المعين لنا في ذلك آراء النحويين العرب وأقوالهم التي تنسجم مع ما يطرحه الدرس التداولي.

Abstract

Definition and indefinite in the Arabic language phenomenon that is not determined by what is indicated by the word at the origin of the situation, but it is necessary to take into account the actual use of the language (deliberative dimension); they interfere beyond language factors help both the speaker and listener in the set terms and definition, or her thumb and denial

This paper attempts to provide an explanation of the phenomenon of identification and saying that the indefinite in the Arabic language, based on the deliberative mechanisms, and these mechanisms are all located outside of language, science speaker and addressee, and Echtznanh of prior knowledge of talk time, and inadvertently speaker, and signs of sensory, and the presence of the references to the name during speak, and so on. We have not taken certain deliberative theory we base it, but it was

our analysis of this phenomenon is based on deliberative general sense as a trend based on a study of the relationship of language signs Bmstameliha, or rather the study of language in use. He was appointed us the views of the Arab grammarians and statements that are consistent with the claims of the lesson deliberative.

المقدّمة

تُعدُّ ظاهرة التعريف والتنكير في اللغة العربية مُرتكزًا أساسيًا في نحو اللغة العربية؛ إذ ينبني على وفقها كثيرٌ من قواعد بناء الجملة العربية. فصِحّةُ كثيرٍ من التراكيب النحوية يعود الى المعرفة بهذه الظاهرة، والعلمُ بها شرطٌ في إدراك وظائف الكلمات في الجملة العربية. ولذلك نجد النحويين يعقدون لها بابا خاصّا في بدايات كتبهم؛ لأنّها مُنطلق مُهمّ في فهم الأبواب النحوية الأخرى. و يكاد لا يخلو باب نحوي من ظاهرة التعريف والتنكير، فنجدها في ابواب: المبتدأ والخبر، والحال، والتمييز، والتوابع، والنداء، والممنوع من الصرف، وغير ذلك[١]. ولكنّ المُتتبّع لما كتبه النحويون العرب عن هذه الظاهرة يجد أنّ دراستهم لها يغلب عليها الجانب الشكلي مع وجود إشارات دلالية وتداولية مهمّة تتّفق مع ما يطرحه الدرس اللساني التداولي. فغالبا ما يبدؤون بتعريف الاسم المعرفة والنكرة بالاستناد إلى دلالتهما على (الشيوع والتعيين)، أو الى ما يدلان عليه في العالم الخارجي، أو بعلاقتهما بخزين المعلومات المتبادلة بين المتكلم والمخاطب.

ويخضع الحكم على الكلمة بالتعريف أو التنكير الى بُعدٍ تداولي يشمل عناصر غير لغوية تظهر بالاستعمال الفعلي لِلـّـغة وتُغلّف عملية الكلام. وتتمثّل هذه العناصر بالظرفِ أو المقامِ، والأشياء المتواجدة في أثناء التكلّم والتي قد يُشار إليها، والمتكلّمِ وقصده، والمخاطبِ وعِلمه، وما يمتلكه المُتخاطبون من معلومات ومعارف وخبرات سابقة. ومن دون هذه العناصر لا يمكن أن تتمّ العملية التواصلية بنجاح بين المتكلّم والمخاطب. كلّ هذه العناصر وغيرها تُشكّل محور الدراسات التداولية. فالتداولية لا تفصل الإنتاج اللغوي عن شروطه الخارجية ، ولا تدرس اللغة بوصفها نظاما من القواعد المجرّدة، وإنما تدرس اللغة بوصفها كيانا مستعملا من قبل شخص معين في مقام معين موجّها إلى مخاطب معين لأداء غرض تواصليّ معيّن [٢]. فهي تستند إلى الاستعمال الفعلي للّغة من أجل تفسير الظواهر اللغوية.

والتعريف والتنكير ظاهرة لا تتحدّد بما يدلّ عليه اللفظ في أصل الوضع فحسب، بل لا بُدّ من مراعاة الاستعمال الفعليّ للغة (البعد التداولي)؛ إذ تتدخّل عوامل خارجة عن اللغة تساعد كلّا من المتكلّم والمخاطب في تعيين الألفاظ وتعريفها، أو إبهامها وتنكيرها. فانتقال اللفظ من التنكير الى التعريف رهينٌ بقدرةِ المتكلّم على إخراج اللفظ من حيّز الوضع الى حيّز الاستعمال، وجعله مُتعيّنًا لدى المخاطَب، في حين يسعى المخاطب، بفعل ما يمتلكه من معلومات، الى إدراك مقصود المتكلّم، والتعرّف إلى ما يُشير إليه اللفظ. وليس معنى التعريف أن يعرف المخاطبُ المُسمّى، بل أن يتعرّف المخاطبُ إلى المُسمّى الذي يقصده المتكلّم. وعلى المتكلّم أن يكون واضحًا في تعيين المُسمّى وتمييزه للمخاطب من بين كلّ المسمّيات؛ ليكون كلامه واضحا وخاليًا من أيّ لبس، ((فالمتكلّم يختار من الوسائل التعبيرية ما يراه دالا على نقل ما يريد الى مخاطَب يفترض فيه العلم بالشيء المراد أو الجهل به)) [٣] . إذ على عاتقه تقع كلفة إنتاج الكلام على سَمْتٍ يستجيب لمقتضيات التواصل، فهو الذي يُنشئ الكلام ليُعبّر عمّا في ذهنه من معانٍ، مراعيًا بذلك حال

المخاطَب، وظروف إنتاج الكلام الأخرى [٤]، في حين تقع على عاتق المخاطب مهمة تأويل الكلام وفهمه فهمًا مطابقًا لمقصود المتكلّم. فكلاهما – أي المتكلّم والمخاطب – يتوسّلان باللغة وبما يقع خارجها، لتتكوّن لديهما قرائن تُقرّب بين ما يقصده المتكلّم، وما يفهمه المخاطب، ومن ثَمّ تكون عملية التواصل بينهما ناجحة.

فالتعريف والتنكير-إذًا- محكوم بالعلاقة المفترضة بين المتكلّم والمخاطب، أو بالمعلومات المتبادلة بين المتكلّم والمخاطب، وما يحيط بهما من موجودات، وما يقومان به من إشارات. وعلى هذا الأساس نَعدّ التعريف والتنكير ظاهرة تداولية .

ونسعى في هذا البحث الى اعتماد الآليات التداولية في تفسير ظاهرة التعريف والتنكير في اللغة العربية، وهذه الآليات هي كلّ ما يقع خارج اللغة، كعلم المتكلّم والمخاطب، وما يختزنانه من معارف مُسبقة لوقت التحّدث، وقصد المُتكلّم، والإشارات الحسّيّة، وحضور ما يُحيل إليه الاسم أثناء التكلّم، وغير ذلك. ولم نتّخذ نظرية تداولية معيّنة نستند إليها، وإنّما كان تحليلنا لهذه الظاهرة قائم على التداولية بمفهومها العام بوصفها اتجاهًا يقوم على دراسة علاقة العلامات اللغوية بمستعمليها، أو بالأحرى دراسة اللغة في الاستعمال. وقد كان المُعين لنا في ذلك آراء النحويين العرب وأقوالهم التي تنسجم مع ما يطرحه الدرس التداولي.

وندّعي من هذا البحث أنّه سيُساعد في حلّ الإشكالات التي يواجهها دارسو اللغة العربية في ما يخصّ التعريف والتنكير. فأستاذ النحو لا يمكنه أن يدرّس طلبته المعرفة والنكرة بالاعتماد على الشكل أو البنية فحسب؛ إذ لا بُدّ من ربط تلك البنية بالاستعمال الفعلي لها، فالبنية والاستعمال يتضافران معًا في جعل هذه الكلمة معرفة، وتلك الكلمة نكرة. وجاء البحث مقسّما على ثلاثة مباحث: أوّلها التعريف والتنكير بين الوضع والاستعمال، وثانيها أنواع المعارف، وثالثها التعريف والتنكير في سياق الجملة.

المبحث الأوّل: التعريف والتنكير بين الوضع والاستعمال

إنّ الحديث عن تقديم مفهوم واضح للمعرفة والنكرة يعدّ أمرًا صعبًا؛ لأنّ الألفاظ التي وُضعت للمعاني والأشياء لم توضع بمعزل عن النظام اللغوي الذي تتداوله المجموعات البشرية. ولا يمكن فهم الألفاظ فهمًا حقيقيًا إلا في سياق استعمالها. فنحن لا نتحدّث ألفاظًا مفردة ومتقطّعة، بل نُركّب من تلك الألفاظ جملًا ونصوصًا نُعبّر بها عن خبراتنا وتجاربنا ومُشاهداتنا ومعتقداتنا وغير ذلك؛ حتى يتحقق التواصل بين أعضاء الجنس البشري.

وقد صرّح ابن مالك (ت٦٧٢ ه) بأنّه من الصعب الحكم على النكرة والمعرفة في أصل الوضع فيقول: ((من تعرّض لحدّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأنّ من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظًا وعكسه، وهو في استعمالهم على وجهين)) [٥] وفي ذلك إشارة واضحة الى أنّه لا يمكن إغفال الاستعمال الفعلي للغة والاكتفاء بالأصل الذي وضعت عليه الكلمات تعريفًا أو تنكيرًا .

وغالبًا ما يدور مفهوم التعريف والتنكير عند النحويين على أساس التقابل بين (المعيّن /الشائع)، أو (الخاص /العام). وأول من ابتدرت منه الإشارة لمصطلح التعيين والشيوع سيبويه (ت١٨٠ه)، عندما قرن معنى التعريف بدلالته على التعيين، و معنى التنكير بدلالته على الشيوع، فيقول عن علّة تعريف الاسم:

((وإنّما صار معرفةً لأنّه اسمٌ وقعَ عليه يُعرف به بعينه دون سائر أُمّته)) [٦] ، وقال في موضع آخر عن علّة النكرة : ((وإنّما كان نكرةً لأنّه من أُمّة كلّها له مِثلُ اسمه))[٧].

ولم يختلف النحويون عمّا ذهب إليه سيبويه ولكنّهم كانوا أكثر تحديداً لمفهوم المعرفة والنكرة، قال المبرد (ت٢٨٥ه) : ((المعرفةُ ما وضِع على شيء معيّنٍ دون ما كان مثله))[٨]، وقال أيضا: ((الاسم المنكر هو الواقع على كل شيء من أمته لا يخص واحداً من الجنس دون سائره ، وذلك نحو ، رجل وفرس وحائط)) [٩].

وقد حدّ الرماني (ت٣٨٤ه): المعرفة بأنّها : ((الاسم المختصّ بشيء دون غيره بعلامة لفظية، والعلامة اللفظية على وجهين، علامة موجودة وعلامة مقدّرة، فالموجودة الألف واللام، والمقدرة ثلاثة أشياء، الاسم العلم والمضمر والمبهم))، ((والنكرة: المشترك بين الشيء وغيره في موضعه)) [١٠]. فالعلامة اللفظية، في رأي الرماني، هي التي تحدد اختصاص الاسم.

ويقول ابن السرّاج (ت٣١٦ه): ((كلّ اسم عمَّ اثنين فما زاد فهو نكرة، وإنّما سُمِّي نكرة من أجل أنّك لا تعرف به واحدًا بعينه إذا ذُكر ... فكلّما كان أكثر الاسم عمومًا فهو نكرة ممّا أخص ... فكلّما قلَّ عليه الاسم فهو أقرب الى التعريف، وكلّما كثُرَ كان أنكر)) [١١].

ولم يكتفِ ابن يعيش (ت٦٤٣ه) بدلالة المعرفة على الخصوص، ودلالة النكرة على العموم، بل يربط ذلك بقصد المتكلّم ومعرفة المخاطب فيقول عن المعرفة : ((ما خصّ واحدا من الجنس، لا يتناول غيره، وذلك متعلّق بمعرفة المخاطب دون المتكلّم)) [١٢]. ويرى أنّ المراد بالتعريف هو ((القصد الى شيء بعينه ليعرفه المخاطب كمعرفة المتكلّم، فيتساوى المتكلّم والمخاطب في ذلك، وذلك نحو قولك: الغلام والجارية، إذا أردت غلاما بعينه وجارية بعينها)) [١٣]. فقد جعل ابن يعيش قصد المتكلّم النقطة الأولى التي يُشرع منها لتعريف الكلمة، جاعلا الهدفَ من ذلك القصد تعرّفَ المخاطب إلى الاسم كما يعرفه المتكلّم، إذ يرى أنّ مفهوم النكرة والمعرفة مرتبط بعلم المخاطب، فما كان مجهولا عند المخاطب فهو نكرة وإنْ كان المتكلم عارفا به ، وما كان معلوما عند المخاطب فهو معرفة ، فيقول : ((ولا يساوي المتكلم المخاطب لأنّ النكرة ما لا يعرفه المخاطب وإنْ كان المتكلم يعرفه ألا ترى أنك تقول: عندي رجل ، فيكون منكورا ، وإنْ كان المتكلم يعرفه ، فالمعرفة والنكرة بالنسبة الى علم المخاطب))[١٤].

ويُعلّق الرضي (ت٦٨٦ه) على ما حدّ به ابن الحاجب (ت٦٤٦ه) المعرفةَ بأنّها ((ما وضع لشيء بعينه)) [١٥] ، بأنّ هذا الحدّ لا يدخل فيه إلا الأعلام، إذ الوضع يشملها فقط، ولا يشمل ما عداها من المعارف التي تصلح لكلّ معيّن. ثمّ يُعيد الرضي صياغة عبارة ابن الحاجب، فيقول: ((لو قال: ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان أصرح)) [١٦] ، فتُصبح المعرفة ((ما وُضع ليُستعمل في واحد بعينه، سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع، كما في الأعلام، أو لا، كما في غيرها)) [١٧]. وفي ذلك ربط بين أصل وضع اللفظ وبين واستعماله .

ثمّ يعود الرضي ويقدّم رأيه في المعرفة بأنّها ((ما أشير الى خارج مختصّ إشارة وضعية ... وإنّما قلنا الى الخارج؛ لأنّ كلّ اسم موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالًّا عليه، ومن ثمّ لا يحسن ان يخاطب بلسان من الألسنة إلا من سبقت معرفته لذلك اللسان. فعلى هذا، كلّ كلمة: إشارة الى ما

ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له، فلو لم نقل الى خارج، لدخل فيه جميع الأسماء: معارفها ونكراتها)) [١٨]. وأمّا النكرة فهي ((ما لم يُشر الى خارج إشارةً وضعيةً) [١٩].

وترتبط الإشارة الى الخارج بالبعد التداولي، إذ الإشارة هي إشارة الى المخاطب، والخارج هو العالم المُدرك من الطرفين(المتكلّم والمخاطب)، فيتحدّد المُشار إليه -بوصفه جزءًا من هذا الخارج- بخروجه من مجال الوضع اللغوي (اللفظي) الى مجال الاستعمال اللغوي (التداولي)، فيتحقّق الانتقال من المعرفة العامّة المشتركة الى المعرفة المُخصّصة بحدث التخاطب الفعلي [٢٠].

ويرى جون لاينز أنّ ((مفهومي الوجود والإشارة موجود في التطبيق الأساسي أو الأولي للأشياء المادية في الاستعمال اليومي للغة)) [٢١] بمعنى أنّ إحالة الاسم على مُسمّاه لا تتمّ إلّا بالاستعمال الفعلي للغة، ففي التداولية تُمثّل الإحالة ((العلاقة بين الأشياء والطريقة التي يستعملها المتكلّم أو الكاتب للإحالة عليها)) [٢٢] ، وتُعدّ عملية الإحالة ناجحة إذا تمكّن المخاطب من التعرّف على المُسمّى الذي قصده المتكلّم باستعمال العبارة المُحيلة [٢٣]. وبذلك تكون الإحالة فعلًا تداوليًّا يخضع للتعاون بين المُتكلّم والمخاطب في بنية تواصلية معيّنة. فهي فعلٌ تداوليّ؛ لأنّها ترتبط بمخزون المخاطب كما يتصوّره المتكلّم أثناء التخاطب، إذ أنّ الإحالة على ذات ما يمكن أنْ تتمّ بوساطة ضمير، أو اسم، أو مركّب اسمي (المضاف والمضاف إليه مثلًا) وفقًا لتقدير المتكلّم للإمكانات المتوافرة لدى المخاطب للتعرّف على الذات المعنيّة بالإحالة. والإحالة عمليّة تعاونيّة؛ لأنّها ((تستهدف تمكين المخاطب من التعرّف على الذات المقصودة ، ويتمّ ذلك عن طريق إمداد المخاطب بكلّ المعلومات التي يملكها المتكلّم عن الذات المقصودة والتي تمكّن المخاطب من انتقائها من بين مجموعة من الذوات)) [٢٤] .

وبناء على ما تقدّم يمكن القول إنّ هناك نوعين من القرائن يتم الاستناد إليهما في تعريف الكلمة، النوع الأول هو القرائن اللغوية ونقصد بها ألفاظ المعارف التي ذكرها النحويون، والنوع الآخر القرائن التداولية ونقصد بها كلّ العوامل التي تحيط بعملية التلفظ أو تسبقها، كقصد المتكلّم، والإشارة الحسية واستحضار ما يُحيل إليه اللفظ، والمعلومات المُشتركة بين المتكلّم والمخاطب.

المبحث الثاني: أنواع المعارف

على الرغم من اختلاف عدد المعارف بين النحويين لكنّ مجموعها يصل الى سبعة أنواع هي: (الضمير، والاسم العلم، والإشارة، والموصول، والمعرّف ب أل، والمعرّف بالإضافة، والمنادى) .

ونلحظ في هذه المعارف أنّ بعضها يمكن أن يدلّ على معنى قائم بذاته وهذا المعنى هو ما يحيل إليه اللفظ، كالاسم العلم والمعرف بالإضافة والمعرف بـ ال، والبعض الآخر لا يدل على معنى، ومن ثمّ لا يُحيلنا الى مسمّى إلا بقرينة. ويشمل هذا القسم ألفاظ الاشارة والضمائر والموصولات، وهذه الأقسام الثلاثة كانت من المبنيات؛ لأنّها مفتقرة الى ما يوضّح معناها، فهي تُحيل الى مُسمّى متقدّم عليها أو مُتأخّر، ولا تتّضح دلالتها على المسمّى إلا بمعونة الاسم [٢٥].

وقد وجدنا النحويين دقيقين في إطلاقهم مصطلح (المبهمات) على الضمائر وألفاظ الإشارة والموصولات، فيقول الرضي : ((وإنّما سُمّيتْ مبهمات، وإن كانت معارف؛ لأنّ اسم الإشارة من غير

إشارة حسيّة عليه مبهمٌ عند المخاطب؛ لأنّ بحضرة المتكلّم أشياء يحتمل أن تكون مشارًا إليها؛ وكذلك الموصولات مبهمة عند المخاطب)) [٢٦].

وقد عدّ الدكتور تمّام حسّان ألفاظ الإشارة والموصولات قمسا من أقسام الضمير. إذ يرى أنّ الضمير في اللغة العربية ينقسم على ثلاثة اقسام: ضمائر الشخص، وضمائر الإشارة، وضمائر الموصول. ويرى أنّ المعنى العام الذي يُعبّر عنه الضمير هو عموم الحاضر والغائب دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر، فالإشارة تُعبّر عن حضور المُشار إليه، والموصول يُعبّر عن حضور الغائب في أذهان المتخاطبين. [٢٧] ويرى أنّه ((لا يمكن وصف الضمير بالتعريف أو التنكير في النظام وإنّما يكون معرفة حين تُعين على ذلك قرائن السياق ... والضمائر جميعا مفتقرة الى القرائن باعتبارها شرطا أساسيا لدلالتها على معيّن، فضمير المتكلّم والمخاطب والإشارة قرينتها الحضور، وأمّا ضمير الغائب فقرينته المرجع المتقدّم إمّا لفظا أو رتبة أو هما معا فهذا المرجع هو القرينة التي تدلّ على المقصود بضمير الغائب، وأمّا الموصول فقرينته جملة الصلة التي تشرح المقصود به وترتبط به بواسطة ضمير فيها يعود عليه)) [٢٨].

١ـ الضمير :

يؤتى بالضمير في اللغة العربية للاختصار [٢٩]؛ لأنّه يُحيل على اسم قد ذُكر في الكلام ويعرفه المخاطب. يقول سيبويه: ((وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمِر اسماً بعد ما تعلم أن مَنْ يحدَّث قد عرف مَن تعني وما تعني وأنك تريد شيئاً يعلمه.))[٣٠] ويقول أيضا: ((ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأنّ هو و أنا علامتان للمضمر، وإنّما يُضمر إذا علم أنّك قد عرفت من يعني)) [٣١].

ويعرفّ ابن مالك الضمير بأنّه ((الموضوع لتعيين مُسمّاه مُشعرا بتكلّمه أو خطابه أو غيبته.. والمراد بالتعيين جعل المفهوم معاينا للسامع أو في حكم المعاين)) [٣٢]. فالضمير ((لا تتمّ دلالته على مُسمّاه إلا بضميمٍ من مُشاهدة أو ما يقوم مقامه)) [٣٣].

بمعنى أنّه لا بُدّ من استحضار ما يُعبّر عنه الضمير أثناء التكلّم، فالإضمار مع المتكلّم والمخاطب يقتضي حضورا حسّيًّا ، ويكون مع الغائب حضورًا ذهنيًا، إذ إنّ ما يُفسّر الضمير يجب أن يكون ماثلًا في ذهن المُتكلّم والمخاطب [٣٤]. وعملية الاستحضار هذه تعدّ أمرًا تداوليًّا، ومن دونها تُصبح إحالة الضمير فارغةً من أي محتوى دلاليّ.

٢ـ العلم:

العلم هو اسم يُطلقه واضعه على المُسمّى؛ ليكون علامةً مُميّزة له. ((وإنّما صار معرفةً لأنّه اسمٌ وقعَ عليه يُعرف به بعينه دون سائر أُمّته)) [٣٥].

والسياق الذي يرد فيه الاسم العلم ((يرتبط أساسا بقصد المتكلّم، من حيث يريد بالعلم إحضاره في ذهن السامع باسمٍ يختصّ به)) [٣٦]. ولكنّ الاسم العلم قد يكون مُشتركًا بين أكثر من شخص. يقول العكبري (ت٦١٦ه): ((وأمّا العلم فيُعرف بالوضع، ويفتقرُ تعريفه إلى إعلام المُسمِّي به غيرَه بأنّي سمّيتُ هذا الشيء كذا، ثمّ تقع فيه الشركة)) [٣٧] . وبعد هذه الشركة لا يكون الاسم العلم مختصًّا بمسمّى دون آخر، بل

يُصبح عامًّا شائعًا مُتاحًا لكلّ مُسمّى. ولتحقيق التعريف في الاسم العلم يقتضي أن يكون هذا الاسم معروفا لدى كلّ من المتكلّم والمخاطب، فيكون حينئذٍ مُتعيّنًا لديهما.

ولتوضيح ذلك نضرب المثال الآتي : لو أنّي قلتُ لصديقي خالد : (سافر محمدٌ)، فإنّ هذه الجملة لم تُفد خالدًا شيئًا؛ لأنّه لا يعلم من هو (محمد)، إذ أنّ لفظة (محمد) قد تطلق على أكثر من شخص وبذلك دلّت على الشيوع وعدم التعيين، وما دامت كذلك فهي إذًا نكرة. ولكن لو كان لدينا صديقٌ مشترك اسمه (محمد) وكان ينوي السفر، ففي هذه الحال تُصبح تلك الجملة مفيدةً. لأنّ المعلومات التي نمتلكها أنا وخالد، أصبحت قرائن على أن يكون اللفظ (محمد) دالًّا على شخص بعينه، فيكون الاسم حينئذٍ معرفةً . وعلى هذا الاساس لا يمكن أن نحكم على كلمة بتعريف أو تنكير بالاعتماد على نوعها، بل لا بُدّ من استحضار الجانب التداولي، فالبنية والاستعمال يتآزران معًا في أن تكون هذه الكلمة معرفة، وتلك الكلمة نكرة. وبذلك تكون عملية التكلّم ناجحة، لا يشوبها أي لبس أو غموض.

٣ـ ألفاظ الإشارة :

نرى أنّ النحويين لم يكونوا دقيقين في عدّهم ألفاظ الإشارة من ضمن الأسماء؛ لأنّها لا تدلّ على معنى كما تدل الأسماء، ولا تُحيلنا في أصل وضعها إلى مُسمّى. فألفاظ الاسماء تُحيلنا الى مُسمّياتها، فلفظة (رجل) تُحيلنا الى ذلك الجنس البشري، ولفظة (شجرة) تُحيلنا الى ذلك النبات، وكذلك الحال في بقية الاسماء. وأمّا ألفاظ الإشارة فلا تُحيلنا في أصل وضعها الى مُسمّى كما تُحيلنا الأسماء. ولكنّها تُشير الى المُسمّيات لما فيها من الإشارة الحسّية، فنقول: (هذا رجل)، و (هذه شجرة).

ونلتمس للنحويين العذر بأنهم أرادوا حصر الكلمات العربية في ثلاثة أقسام رئيسة هي: (الأسماء، والأفعال، والحروف)، ولم يُحبّذوا تفريع تلك الأقسام. ولكنّهم كانوا واعين في عدم دلالة هذه الألفاظ على المُسمّى، فوصفوها بالإبهام. يقول سيبويه: ((وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء وذلك وتلك وذانك وتانك وأولئك وما أشبه ذلك)) [٣٨]، ويقول أيضا: ((فمن الاسماء ذا، و ذه، ومعناهما أنّك بحضرتهما، وهما اسمان مبهمان)) [٣٩].

ولكن كيف يكون اللفظ معرفة ومبهمًا في آنٍ واحد؟. بل وجدنا من النحويين من يصرّح بأنّ المقصود من الإبهام هو وقوع تلك الألفاظ على كلّ شيء، فيقول ابن يعيش (ت٦٤٣هـ): ((والمبهم الذي هو اسم الإشارة يُفسّر بما بعده وهو اسم الجنس، كقولك: هذا الرجل والثوب ونحوه. والمعنيّ بالإبهام وقوعها على كلّ شيء من حيوان وجماد وغيرهما، ولا تختصّ مسمّى دون مسمّى، هذا معنى الإبهام فيها))[٤٠] .

وتفسير هذا التناقض انّ ألفاظ الإشارة مبهمة في أصل وضعها، ولكنّها تُستعمل أداة لتعريف المشار إليه بالاستعمال؛ لأنّها تُعيّن المُشار إليه بوساطة الإشارة الحسّية. يقول سيبويه: ((وإنما صارت معرفةً لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمّته)) [٤١] ، ويقول المبرّد : ((وإنّما صارت هذه معارفَ بما فيها من الإشارة)) [٤٢] .

وقد وجدنا في كلام سيبويه عن وصف الاسم المبهم دليلًا على أنّ ألفاظ الإشارة تُستعمل أداة لتعريف المُشار إليه، فيقول: ((واعلم أن المبهمة توصَف بالأسماء التي فيها الألف واللام والصفات التي فيها الألف واللام جميعاً. وإنما وُصفتْ بالأسماء التي فيها الألف واللام لأنّها والمبهمة كشيء واحد والصفات التي فيها

الألف واللام هي في هذا الموضع بمنزلة الأسماء وليست بمنزلة الصفات في زيد وعمرو إذا قلتَ مررتُ بزيد الطويل لأني لا أريد أن أجعل هذا اسماً خاصاً ولا صفةً له يُعرف بها وكأنك أردت أن تقول مررت بالرجل ولكنك إنما ذكرت هذا لتقرّب به الشيء وتشير إليه.)) [٤٣].

ومعنى كلام سيبويه أنّ لفظ الإشارة المبهم محتاج الى ذكر اسمٍ مقترن بالألف واللام ليُزيل عنه إبهامه، فعندما نقول: (مررت بهذا) فإنّ لفظ الإشارة لم يُفِد المخاطب شيئًا إلا مع وصفه بما فيه الألف واللام، فنقول: مررت بهذا الرجل، والمقصود بهذه الجملة هو الرجل لا هذا، أي مررت بالرجل، وإنّما جيء بلفظ الإشارة لتقريب الذات المقصودة (الرجل)، والإشارة إليها، فيصير لفظ الإشارة وذلك الاسم بمنزلة اسم واحد.

ويقتضي التعريف باسم الإشارة حضور المُشار إليه، فيقول ابن السرّاج (ت٣١٦ه) : ((ذا اسم تُشير به الى مخاطب الى كلِّ ما حضرَ)) [٤٤]. بل يذهب العكبري إلى أنّ حضور المشار إليه غير كاف لتعريفه، إذ لا بُدّ من التوجّه نحو المشار إليه والإقبال عليه، فيقول: ((ويقع اسم الإشارة على كلّ حاضر، ويقع فيه اشتراك، حتى لو كان بحضرتك جماعةٌ، فقلتَ: (هذا) من غير إقبال واحد، لم يعلم المراد إلا بانضمام الإقبال إليه)) [٤٥]. ويقول أيضا: ((فالأصل، على هذا ألّا يُشار إلّا الى شاهد محسوس، قريب أو بعيد، فإن أشير بها الى محسوس غير مُشاهد، نحو: ((تلك الجنّة)) [٤٦] فلتصييره كالمُشاهد، وكذلك إن أشير بها الى ما يستحيل إحساسه ومشاهدته نحو: ((ذلكم الله)) [٤٧])) [٤٨] .

واستنادًا الى ما تقدّم، نرى أنّ الفاظ الإشارة تُفيد تعريف المُشار إليه، إذ أنّ التعريف يقع على المُشار إليه بوساطة لفظ الإشارة، وليس لفظ الإشارة معرفةً، بل هو أداة للتعريف، كما تُفيد الأداة العهدية (ال) التعريفَ، فهذه الأداة لا يمكن وصفها بالمعرفة ولكنّها تُفيد تعريف الاسم الداخلة عليه، باستحضاره في ذهن المخاطب. وكذلك الحال في ألفاظ الإشارة فهي أدوات يتعرّف الاسم بوساطتها وإن كان لفظ المُشار إليه نكرة؛ لأنّها تُشير إليه وتُعيّنه من بين أشياء حاضرة أو مشاهدَة بما تقتضيه من الإشارة الحسيّة، وحضور المُشار إليه، والتوجّه نحوه، والإقبال عليه. بمعنى أنّ التعريف بألفاظ الإشارة يستند إلى أمور تقع خارج اللغة، وتُستحضر في الواقع الاستعمالي.

٤ـ الاسم الموصول:

وقع الخلاف بين النحويين في كون الموصول من ضمن المعارف، كما وقع الخلاف في علّة تعريفه، فذهب قوم الى أنّه يتعرّف بالعهد الذي في الصلة، وذهب آخرون الى أنّه يتعرّف بالألف واللام[٤٩].

وما قيل عن ألفاظ الإشارة من إبهام يقال هنا عن الموصول، فالموصول لفظ مبهم. يقول ابن يعيش: عن الموصولات : ((وكلُّها مبهمةٌ؛ لأنّها لا تخصّ مسمّى دون مسمّى، كما كانت أسماء الإشارة كذلك))[٥٠] . ويزول الإبهام عن هذه الموصولات بما يأتي بعدها من جملة تُسمّى صلة الموصول[٥١]، يقول ابن جنّي (ت٣٩٢ه): ((واعلم أنّ هذه الأسماء لا تتمّ معانيها إلا بصلات توضّحها)) [٥٢] ، ويقول العكبري: ((وإنّما تعرّفت هذه الأسماء بالصلات؛ لأنّ الصلات تُخصّصها. لأنّ الصلة جملة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر. وكلاهما خاصّ، فجريا مجرى الصفة المختصّة نهاية التخصيص)) [٥٣] .

فكيف يكون الموصول معرفة وهو مبهم مُحتاج الى ما يوضّحه؟.

ولتفسير هذا الخلط بين التعريف والإبهام يرى أغلب النحويين أنّ الموصولات دخلت لوصف المعارف بالجمل، وهذا الوصف جزء من تعيين الموصوف لدى المخاطب وتوضيحه لديه عندما يكون المخاطب مُحتاجًا الى بعض التوضيح. يقول ابن يعيش عن الموصول: ((إنّما دخل توصّلًا الى وصف المعارف بالجمل)) [٥٤]. ويقول العكبري: ((والغرض من الإتيان بالذي والتي، وصف المعارف بالجمل، إذ كانت الجمل تُفسّر بالنكرات. وينبغي أن يتوصّل الى المعرفة بالجملة لئلا يكون للنكرة ما ليس للمعرفة)) [٥٥]

ولعلّ تسمية هذه الألفاظ بالموصولات دليلٌ على ذلك، فهي تصل ما قبلها بما بعدها، وقد احتيج إليها؛ لأنّ ما قبلها اسم معرفة يحتاج الى ان يوصف بجملة، والجملة تُعد نكرة ، ولا يجوز وصف المعرفة بالنكرة، فجيء بالموصول ليُتوَصّل الى وصف المعرفة بالنكرة، كما جيء بـ (أيّها) ليتوصّل الى نداء ما فيه الألف واللام.

وعلى هذا الأساس يمكن أنْ نعدّ الموصول أداة تُستعمل للتوصّل الى وصف المعارف بالجمل. وقد وجدنا في كلام أحد النحويين ما يؤيّد ذلك، فيقول السهيليّ: ((المضمر والمبهم عندي تعريف لفظيّ؛ لأنّ صيغة الإضمار والإبهام لفظ بمنزلة الألف واللام)) [٥٦].

وتُعدّ جملةُ الصلة موضعَ الدلالة ومحطَّ نظر المتكلم والمخاطب، اذ لا بد أنْ يكون المخاطب على علم بها[٥٧]. فسياق التعريف بالموصولية ((يرتبط أساسا بالمخاطب؛ لأنّ الصلة كما يقول النحاة يجب أن تكون معلومة له؛ لأنّها وسيلة تعريف فلا بُدّ وأن تكون معروفة)) [٥٨].

٥- المُعرّف بـ(ال):

تُقسّم اداة التعريف (ال) في اللغة العربية على نوعين: العهدية ، والجنسية، فالعهدية ما كان معهودُها ذِكريّاً ، أو ذهنياً، أو حضورياً ، والجنسية ما كانت لاستغراق الافراد، وهي التي تخلفها (كلّ) حقيقةً، أو لاستغراق خصائص الافراد، وهي التي تخلفها (كلّ) مجازاً، أو لتعريف الماهية، وهي التي لا تخلفها (كلّ) لا حقيقة ولا مجازاً[٥٩].

ما يهمّنا هو (ال) العهدية؛ لأن (ال) الجنسية تُفيد عناية المتكلم من خلال توجهه للحقيقة نفسها[٦٠]، فيُشار بـها الى واحدٍ غير معيّن من الجنس المعلوم[٦١]، ((وذلك أن تدخل على اسم واحد من جنسٍ فتكون تعريفًا لجميعه لا لواحد منه بعينه)) [٦٢].

و (ال) العهدية تُفيد تعريف الاسم الداخلة عليه إلى المخاطب بأنْ تشير الى الاسم الذي تمّ ذكره ، أو الى الاسم الذي كان للمخاطب عهدٌ به، أو الى الاسم الذي يحضر وقت التحدّث. وقد اشار الخليل (ت١٧٥ه) الى ذلك بقوله: ((وإنما يُدخلون الألف واللام ليعرّفوك شيئاً بعينه قد رأيتَه أو سمعت به.))[٦٣] ، وتابعه سيبويه بقوله: ((وأمّا الألف واللام فنحو الرجل والفرس والبعير وما أشبه ذلك. وإنّما صار معرفةً لأنّك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمّته، لأنّك إذا قلت: مررتُ برجلٍ، فإنّك إنّما زعمت أنّك إنّما مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلا بعينه يعرفه المخاطب. وإذا أدخلت الألف واللام فإنّما تُذكّره رجلا قد عرفه)) [٦٤]. ويقول الزجاجي (ت٣٣٧ه): ((وإنّما صار معرفة لإشارتك بهذه الألف واللام الى العهد الذي بينك وبين مخاطبك فيما دخلت عليه الألف واللام))[٦٥]

ويتضح البعد التداولي لاستعمال الاسم المُعرّف بالألف واللام من خلال استحضار ما يُحيل اليه الاسم في ذهن المُخاطب وتذكيره بأنّ له عهدًا معرفيًّا سابقًا به. ولتوضيح ذلك نضرب المثال الآتي: لو قلت لصديقي مثلا: (رجلٌ قائمٌ) ، فإنّ هذه الجملة تعدّ خاطئةً ؛ لأنّ المبتدأ فيها نكرة ، ويجب تعريفه لكي تكون صحيحة. ولتعريف المبتدأ في هذه الجملة نُدخل عليه (ال) التعريف، فتصبح الجملة : (الرجلُ قائمٌ). ولكنّ الألف واللام هذه لم تُفِد المبتدأ تعريفا إذا لم تُربط بالبعد التداولي ، ((فالألف واللام أبهم المعارف وأقربها الى النكرات؛ ولذلك نُعتت بالنكرة، كقولك: إنّي لأمرّ بالرجلِ غيرك فينفعني؛ لأنّك لا تقصد رجلا بعينه)) [٦٦]. ولكنّ هذه الأداة تُصبح مُعرِّفةً إذا قُصد بها رجلًا مُعيّنًا قد تمّت الإشارة إليه في حديث سابق لهذه الجملة، فيتمّ استحضار ذلك الرجل في ذهن المخاطب، فيكون معهودًا بين المتكلّم والمخاطب، وفي هذه الحال سيتعرف المخاطب إلى هذا الرجل، وبذلك يتحقّق تعريفه.

٦ـ المعرّف بالإضافة :

يتحقّق التعريف بالإضافة إذا أضيفَ المضاف الى معرفة، وأمّا إذا أضيف الى نكرة فإنّها تُفيده التخصيص لا التعريف[٦٧]. ((والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فإنَّ غلام امرأة اخص من (غلام) ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز (غلام زيد) به)) [٦٨]، فعندما أقول: (غلام زيدٍ)، فإنّني عرّفت الغلام بإضافته الى اسم العلم (زيد) ، وهو اسم ينبغي أنْ يكون معروفًا لدى كلّ من المتكلّم والمخاطب، وعندما أقول: (غلام امرأة) فإنّي لم أعيّن أي غلام امرأة من النساء، فلفظة (امرأة) تدلّ على كلّ واحد ممّن يصدق عليه هذا النوع من الناس. ولكنّني خصّصت نوع ذلك الغلام بأنّه غلامٌ لامرأة وليس غلامًا لرجلٍ أو غير ذلك.

يقول سيبويه: ((وأما المضاف إلى معرفة فنحو قولك: هذا أخوك ومررتُ بأبيك وما أشبه ذلك. وإنما صار معرفةً بالكاف التي أضيف إليها لأن الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمّته)) [٦٩]

ومعنى ذلك أنّ المضاف يكتسب تعريفه من المُضاف إليه، والمضاف إليه ينبغي أن يكون أحد المعارف التي سبق ذكرها، والحديث عن الجانب التداولي للمضاف إليه هو نفسه الحديث عن المعارف السابقة.

٧ـ المنادى :

يُعدّ النداء فعلًا إنجازيًّا شأنه شأن الأفعال الإنجازية الأخرى، والمقصود بالفعل الإنجازي هو أنّنا نُنجز فعلا حين التلفّظ بقول ما في ظروف ملائمة، و إنجاز الفعل يكون مصحوبا بإنجاز (قوة فعل الكلام)، كما يسميها أوستن، كأن يكون القصد من فعل القول الإخبار، أو السؤال، أو الأمر، أو النهي، أو الوعد، أو التحذير، وغير ذلك[٧٠]، فعند التلفّظ بعبارة النداء المتكوّنة من (حرف النداء والمنادى) فإنّ المخاطب يدعو المنادى الى الانتباه إليه، والإقبال عليه. بمعنى أنّ النداء يقتضي وجود مخاطب يوجّه إليه النداء ومن ثمّ يأتي بالحديث المراد قوله. فالمتكلّم بفعل النداء يقصد واحدًا مُعيّنا معلومًا له، حاضرًا أمامه أو بمنزلة الحاضر. ومن هنا يقع التعريف بالنداء على أساس تعيين المنادى بالقصد والحضور. يقول الخليل رحمه الله عن المنادى: ((وصار معرفةً لأنك أشرت إليه وقصدت قصدَه واكتفيت بهذا عن الألف واللام وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك وصار معرفةً بغير ألف ولام لأنك إنما قصدت قصدَ شيء بعينه.)) [٧١]

ويقول ابن جنّي إنّ من المنادى ((ما كان نكرة، ثمّ نودي فحدث فيه التعريف بحرف الإشارة والقصد)) [٧٢]، ويقصد بحرف الإشارة حرفَ النداء.

المبحث الثالث: التعريف والتنكير في سياق الجملة

من المُتّفق عليه بين النحويين أنّ الجملة هي أصغر وحدة كلاميّة تؤدّي غرضًا تواصليًا بين المُتخاطبين؛ ولذلك كانت المادة الأساسية التي انبنى النحو العربي عليها. فإذا وجد النحويون حرفًا أو كلمة تؤدي معنى مفيدًا قدّروا له ما يكتمل به ليكون جملةً . يقول ابن جنّي: ((وأمّا الكلام فكلُّ لفظٍ مستقلٌّ بنفسه، مفيدٌ لمعناه، وهو الذي يُسمّيه النحويون الجمل)) [٧٣]. و أهمّ شرط في تحقّق الجملة هو حصول (الإفادة)، أي حصول الفائدة لدى المخاطب من الكلام.

وقد عُني النحويون العرب بظاهرة التعريف والتنكير بوصفها عنصرًا مُهمًّا في إقامة أيّ تواصل لغويّ مفيد، ((فراحوا يربطون بين مفهوم (الإفادة) وبين مقولة (التعريف والتنكير) في ظواهر وعلاقات نحوية كبرى كالإسناد وغيره)) [٧٤] . فالإسناد الذي تُعقدُ به الجملة يتألف من ركنين أساسيين هما المسند إليه والمُسند، سواء أ فعليةً كانت الجملة أم اسمية، ففي الاسمية يكون ((المبتدأ هو الذي يُثبت له المعنى ويُسند إليه، والخبر هو الذي يُثبت به المعنى ويُسند)) [٧٥]، وفي الفعلية يكون الفاعل هو المُسند إليه، والفعل هو المُسند الى الفاعل.

واشترط النحويون أن يكون المبتدأ معرفةً، والخبرُ نكرةً، ولم يُجيزوا الابتداء بالنكرة المحضة إلا إذا أفادت. وتتحقق الإفادة عندما يكون المبتدأ معروفا لدى المتكلّم والمخاطب؛ لأنّه المُتحدّث عنه، فلا فائدة من الحديث عن شيء مجهول (نكرة). يقول ابن السراج: ((وإنّما امتنع الابتداء بالنكرة المحضة لأنّه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلّم به. أ لا ترى أنّك لو قلت: رجلٌ قائمٌ، أو: رجلٌ علامٌ، لم يكن في هذا الكلام فائدة لأنّه لا يُستنكر أن يكون في الناس رجل قائمًا أو عالمًا)) [٧٦]. و يقول ابن جنّي: ((وإنّما ينبغي أن تُقدّم المعرفة ثمّ تُخبر عنها بخبرٍ يُستفاد منه معنى منكور، نحو زيدٌ عندك ومحمدٌ منطلقٌ)) [٧٧] ويقول السيرافي في عِلّة الابتداء بالمعرفة: ((لأنّك إنّما تُخبر عمّن يعرفه المخاطب بما لا يعرفه من شأنه حتى يعرفه فيُساويك فيه، وفي خبره. وفائدة الإفادة من المتكلّم للمخاطب في الخبر، ولو جُعل الاسم نكرةً والخبر معرفةً والاسم لا يستفيده المخاطب لم يَصِر المخاطب بمنزلة المتكلّم في معرفة ما أفاده إياه)) [٧٨]

والاصل في الخبر أن يكون نكرة؛ لأنّه المعلومة التي يجهلها المُخاطب، ((فهو محطّ الفائدة، فالأصل فيه أن يكون نكرةً؛ لأنّ الفائدة لن تتحقّق إذا كان الخبر معلومًا للمخاطب، وعليه فلا فائدة من الإخبار بمعرفة)) [٧٩].

والحكم نفسه ينطبق على الجمل التي تدخلها النواسخ، فيقول سيبويه : ((واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة لأنه حدّ الكلام؛ لأنهما شيء واحد ... وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت عبد الله منطلق. تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر ... فإذا قلت: كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر. فإذا قلت: حليماً فقد أعلمته مثل ما علمت ... فإن قلت: كان حليم أو رجل فقد بدأت بنكرة ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور .... فالمعروف هو المبدوء به. ولا

يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة. ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسان حليماً أو كان رجل منطلقاً كنت تلبس لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا)) [٨٠] .

فباب الإخبار لا بُدّ أن تتحقق فيه الفائدة للمخاطب، فيعلم ما كان مجهولا عنده ويحتاج الى أن يعلم ذلك المجهول، فيقول سيبويه: ((وإذا قلت: كان رجلٌ ذاهبا، فليس في هذا شيء تُعلِمه كان جهِلَه. ولو قلت: كان رجلٌ من آل فلانٍ فارسًا، حَسُنَ؛ لأنّه قد يحتاج الى أن تُعلِمه أنّ ذلك في آل فلان وقد يجهله)) [٨١]. فصحّة التركيب وسلامته متعلّقان بعلم المخاطب وحصول الفائدة. ولو كانت الجملة صحيحة نحويًا ولكنّها لم تنفع المخاطب بشيء كان قد جهله فيحكم سيبويه عليها بأنّها قبيحة، فيقول: ((لو قلت: كان رجلٌ في قومٍ عاقلًا، لم يحسن؛ لأنّه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون من قوم. فعلى هذا النحو يحسُن ويقبُح)) [٨٢].

ونجد لظاهرة التعريف والتنكير أثرًا في رسم العلامة الإعرابية، ففي النداء تتحدد العلامة الإعرابية على أساس التعريف والتنكير، فمن المعلوم أنّ المنادى إمّا أن يكون معرفة (علما أو مضافا) أو يكون نكرة، و أنّ محلّ المنادى-في رأي النحويين- هو النصب؛ لأنّهم يُقدّرون بحسب المعنى فعلا يُفيد النداء، فيكون المنادى منصوبا بذلك الفعل، ثم ينوب حرف النداء مناب ذلك الفعل. فالعلم يُبنى على ما يُرفع به، والمضاف يكون منصوبا، وأمّا النكرة فتارة تكون منوّنة منصوبة، وتارة تكون مبنية على ما تُرفع به، فتُعامل معاملة الاسم العلم. بمعنى انّها تُعامل معاملة المعرفة؛ لأنّ المنادي قد قصد واحدًا مُتعيّنًا.

فيقول سيبويه ((اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهارُه. والمفرد رفعٌ وهو في موضع اسمٍ منصوب. وزعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضافَ نحو يا عبدَ الله ويا أخانا والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً حين طال الكلام كما نصبوا: هو قبلَك وهو بعدَك. ورفعوا المفردَ كما رفعوا قبلُ وبعدُ وموضعهما واحد وذلك قولك: يا زيدُ ويا عمرو. وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبلُ.))[٨٣].

ومذهب الخليل في تفسير حركة المنادى ينطلق من بُعدٍ صوتيّ، فالنصب عنده مناسب للمنادى المضاف، والنكرة الموصوفة؛ لأنّ الكلام لمّا طال مع المضاف اجتلبوا له حركة خفيفة تناسب طول الكلام، فاختاروا الفتحة لأنّها أخفُّ الحركات، وكذلك الحال في النكرة الموصوفة. وعندما يقع النداء على كلمة واحدة اختاروا الضمّ .

ويرى الخليل أنّ ((كلَّ اسمٍ في النداء مرفوعٍ معرفة. وذلك أنه إذا قال يا رجلُ ويا فاسقُ فمعناه كمعنى يا أيُّها الفاسقُ ويا أيُّها الرجلُ)) [٨٤].وأمّا النكرة فهي منصوبة، ((قال الخليل رحمه الله: إذا أردت النكرة فوصفتَ أو لم تصف فهذه منصوبة لأن التنوين لحقها فطالت فجُعلت بمنزلة المضاف لما طال نُصب ورُدّ إلى الأصل كما فُعل ذلك بقبلُ وبعدُ. وزعموا أن بعض العرب يصرف قبلاً وبَعْداً فيقول: ابدأ بهذا قَبلاً فكأنه جعلها نكرة.)) [٨٥] .

ويقول المبّرد : ((والفصل بين قولك: يا رجلُ أقبل إنْ أردت به المعرفة، وبين قولك: يا رجلًا أقبل إذا أردت به النكرة، أنّك إذا ضممت فإنّما تريد رجلا بعينه تُشير إليه دون سائر أمّته. وإذا نصبت ونوّنت فإنّما تقديره يا واحدًا ممّن له هذا الاسم))[٨٦]

وفي الممنوع من الصرف تتحدد العلامة الإعرابية على أساس التعريف والتنكير. فكما هو معلوم أنّ منع الاسم من الصرف يقتضي شروطا معيّنة، منها أن يكون الاسم العلم أعجميًّا. فإذا لم يُقصد بذلك الاسم واحدًا مُعيّنا يعرفه المُخاطب فإنّه ينصرف وينوّن تنوين التنكير، نحو :(مررت بسيبويهَ وسيبويهٍ آخر) ، فالتعريف لهذا الاسم قد منعه من الصرف والتنكير للاسم قد صرفه.

الخاتمة

بعد هذه الدراسة لظاهرة التعريف والتنكير في اللغة العربية وجدنا أنّه لا بُدّ من الاستناد الى البعد التداولي في تفسير هذه الظاهرة؛ ولا يمكن الاكتفاء بالجانب اللغوي في الحكم على الكلمة بالتعريف أو التنكير. إذ تبيّن لنا انّ هناك نوعين من القرائن يتم الاستناد إليهما في تعريف الكلمة، النوع الأول هو القرائن اللغوية ونقصد بها ألفاظ المعارف التي ذكرها النحويون، والنوع الآخر القرائن التداولية ونقصد بها كلّ العوامل التي تحيط بعملية التلفظ أو تسبقها، كقصد المتكلّم، والإشارة الحسية واستحضار ما يُحيل إليه اللفظ، والمعلومات المُشتركة بين المتكلّم والمخاطب.

وتبيّن لنا بعد دراسة أنواع المعارف أنّه يمكن تقسيمها على ثلاثة أقسام، هي:

١- ما يكون معرفة في أصل وضعه، ويتحقق تعريفه إذا حصل علم المخاطب به، ويدخل في هذا القسم (العلم والمضاف والمعرف بـ ال).

٢- ما لا يكون معرفة في أصل وضعه، بل يكون وسيلة للتعريف، ويدخل فيه (الضمائر، وألفاظ الإشارة والموصولات).

٣- ما يتحقق تعريفه بفعل الإنجاز، أي ما يتحقق تعريفه بوقوع فعل النداء، وهو المعرف بالنداء.

ولحظنا أنّ لظاهرة التعريف والتنكير علاقة في ترتيب مكونات الجملة، وهو ترتيب مبنيّ على تحقق الفائدة من الكلام، ولا تتحقق الفائدة إلا بمراعاة ما يكون معروفًا أو منكورًا لدى كلّ من المتكلّم والمخاطب، فيبتدئ المتكلّم في الإخبار بما ينبغي أنْ يكون معروفًا لدى كلّ من المتكلّم والمخاطب، ثمّ يُخبر بما يجهله المخاطب.

ووجدنا أنّ لظاهرة التعريف والتنكير علاقة في تغيير الحالة الإعرابية للكلمات في الجملة، ويحصل ذلك في المنادى، والممنوع من الصرف.

الهوامش

(١) ينظر: التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، محمود أحمد نحلة: ١٥-١٦.
(٢) ينظر: المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، مسعود صحراوي: ١١.
(٣) التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل: ٨١ .
(٤) ينظر: التفكير البلاغي عند العرب، حمادي صمّو: ٢٤٨.
(٥) شرح التسهيل، ابن مالك: ١١٥/١.
(٦) الكتاب، سيبويه :٥/٢.
(٧) المصدر نفسه : ٤٢٢/١.
(٨) المقتضب، المبرد : ١٨٦/٤، وينظر: التعريفات للجرجاني: ٢٣٦ .
(٩) المقتضب : ٢٧٦/٤، وينظر: اللمع، ابن جني: ٧٤ .

(١٠) رسالة الحدود، الرماني: ٣٧ .
(١١) الأصول في النحو، ابن السراج: ١٤٨/١.
(١٢) شرح المفصل، ابن يعيش: ٥/ ٤٩٢ .
(١٣) المصدر نفسه: ١١٢/٩ .
(١٤) المصدر نفسه: ١٦٦/١.
(١٥) شرح الرضي على الكافية، الاستراباذي: ٢٣٤/٣.
(١٦) المصدر نفسه: ٢٣٤/٣.
(١٧) المصدر نفسه: ٢٣٤/٣.
(١٨) المصدر نفسه: ٢٣٥/٣-٢٣٦.
(١٩)المصدر نفسه:٢٧٩/٣.
(٢٠) ينظر: المشيرات المقامية في اللغة العربية، نرجس باديس: ٩٤.:
(٢١)علم الدلالة، جون لاينز: ٤٤ .
(٢٢) الإحالة دراسة نظرية، شريفة بلحوت : ١٢ .
(٢٣)ينظر: تحليل الخطاب، جوليان براون و جورج يول : ٢٤٦ .
(٢٤)قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، أحمد المتوكل: ١٣٨ .
(٢٥) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان: ١١٣.
(٢٦) شرح الرضي: ٢٤٠/٢، وينظر: الكتاب: ٥/٢
(٢٧)ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٠٩.
(٢٨)المصدر نفسه: ١١٠-١١١.
(٢٩) ينظر: اللباب في علل البناء والاعراب، العكبري: ٤٧٤/١.
(٣٠) الكتاب: ٦/٢، وينظر: المقتضب: ٢٨٠/٤.
(٣١) الكتاب: ٨١/٢.
(٣٢) شرح التسهيل: ١٢٠/١.
(٣٣) المصدر نفسه: ١٦٧/١.
(٣٤) ينظر: المشيرات المقامية: ٩١.
(٣٥) الكتاب :٥/٢.
(٣٦)البلاغة والأسلوبية، محمد عبد المطلب: ٣٤٤ ، وينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني: ٤٢.
(٣٧)اللباب في علل البناء والاعراب: ٤٩٥/١.
(٣٨) الكتاب: ٦/٢ .
(٣٩) المصدر نفسه: ٢٠٩/٢.
(٤٠)شرح المفصّل: ٤٩٣/٥ .
(٤١) الكتاب: ٦/٢ .
(٤٢) المقتضب: ٢٧٩/٤.
(٤٣)الكتاب: ٧/٢-٨ .
(٤٤) الأصول في النحو: ١٣١/٢.
(٤٥)اللباب في علل البناء والاعراب: ٤٩٤/١.
(٤٦) مريم: ٦٣.
(٤٧) يونس: ٣.
(٤٨)اللباب في علل البناء والاعراب: ٤٧٢/٢، وينظر: المطول، التفتازاني: ٢٢٢ .
(٤٩) ينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور: ٢/ ١٣٥ .
(٥٠)شرح المفصّل: ٤٩٣/٥ .
(٥١) ينظر : شرح ابن عقيل : ٣٧/١.
(٥٢) اللمع في العربية: ١٢٤.
(٥٣)اللباب في علل البناء والإعراب:١١٦/٢.
(٥٤)شرح المفصّل: ١٠٤/٣ .
(٥٥)اللباب في علل البناء والإعراب:١١٣/٢
(٥٦)نتائج الفكر، السهيلي: ١٦٩ .
(٥٧) ينظر : البلاغة والاسلوبية :٣٤٦ .
(٥٨) المصدر نفسه: ٣٤٥ .
(٥٩) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام:١٠٨/١-١٠٩، ومعاني النحو، فاضل السامرائي:١٠٥/١-١٠٩.
(٦٠) ينظر: البلاغة والأسلوبية: ٣٤٧ .
(٦١) ينظر : مغني اللبيب : ١٠٨/١.
(٦٢) اللامات، الزجاجي: ٤٣-٤٤، وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٩١/١.
(٦٣) الكتاب: ١٩٧/٢-١٩٨ .
(٦٤) الكتاب: ٥/٢.
(٦٥) اللامات: ٤٣-٤٤، وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٩١/١.

(٦٦) شرح المفصل: ٨٧/٥.
(٦٧) ينظر : شرح ابن عقيل : ٤٤/٢ – ٤٥.
(٦٨) شرح التصريح، الأزهري: ٦٧٧/١ .
(٦٩) الكتاب: ٥/٢.
(٧٠)ينظر: نظرية أفعال الكلام العامة، أوستن : ١١٥-١٢١ ، والتداولية من أوستن الى غوفمان، فيليب بلانشيه: ٥٩-٦٠، والوظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد المتوكل: ١٦١.
(٧١)الكتاب: ١٩٧/٢-١٩٨.
(٧٢) اللمع في العربية: ٧٩.
(٧٣) الخصائص، ابن جني: ٧٢/١ .
(٧٤) التداولية عند العلماء العرب : ١٨٩ .
(٧٥)دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني: ١٨٩
(٧٦)الأصول في النحو: ٥٩/١ .
(٧٧)الخصائص: ٢٩٩/١-٣٠٠
(٧٨) شرح كتاب سيبويه،السيرافي: ١٠١/٥.
(٧٩) شرح المفصل :٨٥/١ .
(٨٠) الكتاب: ٤٧/١-٤٨.
(٨١) المصدر نفسه: ٥٤/١.
(٨٢) المصدر نفسه: ٥٤/١.
(٨٣) المصدر نفسه: ١٨٢/٢ .
(٨٤) المصدر نفسه: ١٩٧/٢ .
(٨٥) المصدر نفسه: ١٩٩/٢-٢٠٠.
(٨٦) المقتضب: ٢٠٦/٤.

المصادر

- الإحالة دراسة نظرية، شريفة بلحوت، (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر/ كلية الآداب واللغات، ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .
- إحياء النحو، ابراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٢ .
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣ ، ١٩٩٦ .
- الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت٧٣٩هـ)، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٣م.
- البلاغة والأسلوبية، محمد عبد المطلب، مكتبة لبنان ناشرون، ط١ ، ١٩٩٤ .
- تحليل الخطاب، جوليان براون و جورج يول، ترجمة محمد لطفي الزليطني و منير التريكي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، ط١، ١٩٩٧ .
- التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، ط١، ٢٠٠٥.
- التداولية من أوستن الى غوفمان، فيليب بلاشنيه، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، ط١، ٢٠٠٧ .
- التعريف والتنكير في اللغة العربية بين الدلالة والشكل، محمود أحمد نحلة، دار التوني للطباعة والنشر، د.ت.
- التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥ .
- التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره الى القرن السادس، حمادي صمّو، منشورات الجامعة التونسية، ١٩٨١ .
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق عبد الحميد هنداوي دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢ .٢٠٠٣ .
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قراءة وتعليق محمود محمد شاكر، د.ت .
- رسالة الحدود، علي بن عيسى الرماني، تحقيق بتول قاسم ناصر، مجلة المورد، دار الشؤون الثقافية، العراق، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، ١٩٩٥ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ٢٠٠٢م.
- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد و محمد بدوي، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠ .
- شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١ ، ٢٠٠٢ .
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٠ .
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ط٢، ١٩٩٦ .
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي و علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٨ .
- شرح المفصّل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر، د.ت.

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجملة الى النص ، أحمد المتوكل، دار الأمان، الرباط، ط١، ٢٠٠١ .
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣ ، ١٩٨٨ .
- اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥ .
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق غازي مختار لطيمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١ ، ١٩٩٥ .
- اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، الطبعة الرابعة، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ١٩٨٨ .
- المشيرات المقامية في اللغة العربية، نرجس باديس، مركز النشر الجامعي، منوبة، تونس، ٢٠٠٩ .
- المطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانيّ، تحقيق الدكتور عبد الحميد الهنداوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢٤هـ.
- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، الطبعة الثانية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ٢٠٠٣م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطابع الإهرام التجارية، القاهرة، ط٣ ، ١٩٩٤ .
- المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، مسعود صحراوي، مجلة الدراسات اللغوية، الرياض، المجلد الخامس، العدد الأول، ٢٠٠٣ .
- نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، أوستن، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، ١٩٩١ .
- الوظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد المتوكل، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨٥ .